«التميمي» مستشار قانوني لصفقة تمويل «الوطني» لـ«الخريف»

(من اليمين) الشريك فيليب كوتسيس والمحامي يعقوب المنيع وأليكس صالح

اعلن مكتب التميمي ومشاركوه، عن ان يمثله كمستشار قانوني بنك الكويت الوطني في صفقة تمويل مشترك بمبلغ 56,8 مليون دولار لمجموعة الخريف.

وترتبط الصفقة باتفاقية تعاقد خاصة بمجموعة الخريف والمتعلقة بعقد مع شركة نفط الكويت فيما يتعلق بتوريد وتركيب ومراقبة وصيانة أنظمة الضخ الكهربائية في مختلف حقول نفط الكويت.

وقد شار صفقة التمويل بنك أخر من دول مجلس التعاون الخليجي وهو بنك مسقط وسوف تبدأ مجموعة الريف في الكويت مع إحدى شركاتها في الكويت تنفيذ المشروع في الأشهر القادمة.

وقام أليكس صالح، شريك ورئيس مكتب التميمي ومشاركوه فرع الكويت، بدور المحامي لبنك الكويت الوطني مع الشريك فيليب كوتسيس. وقد شارك كل من اليكس وفيليب في عدد من الصفقات المصرفية والمالية في الكويت، ويستمروا في قيادة السوق الكويتي من الناحية القانونية في كل من صفقات التمويل والخصخصة والتمويل الإسلامي والقطاعات التجارية للشركات.

وقام مكتب التميمي ومشاركوه بهيكلة وصياغة جميع اتفاقيات الصفقة، بالإضافة إلى جميع الوثائق المرتبطة، وقاموا بجميع المفاوضات نيابة عن بنك الكويت الوطني وتوثيق اللازم في الجهات الحكومية.

«المزايا» تطلق «مزايا تركيا للاستثمار العقاري»

جانب من المؤتمر الصحافي

أعلنت شركة المزايا القابضة في مؤتمر صحافي عقدته في مدينة إسطنبول التركية عن تحالفها مع مجموعة شركات «دومانكايا» العقارية، كبرى شركات التطوير العقاري التركية. وبموجب اتفاقية التحالف هذه تم إطلاق شركة «مزايا تركيا للاستثمار العقاري» كشركة مساهمة تركية مملوكة بالكامل لها.

حضر المؤتمر كل من رشيد النفيسي، رئيس مجلس إدارة المزايا القابضة، وم.إبراهيم الصقعبي، الرئيس التنفيذي للمجموعة، وجيم يولكو، الرئيس التنفيذي لشركة مزايا تركيا، ورئيس قطاع تطوير الاعمال والتسويق في شركة المزايا القابضة المهندسة سلوى ملحس، فيما حضره عن الجانب التركي أوغور دومانكايا رئيس مجلس الإدارة، وباريش دومانكايا، نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة دومانكايا.

وتضمن برنامج الحفل عرض فيديو تعريفي خاص بإنجازات ومشاريع كلتا الشركتين، بالإضافة إلى عرض تصويري قدمه الرئيس التنفيذي لمجموعة المزايا القابضة م.إبراهيم الصقعبي. وفي كلمته خلال المؤتمر أعرب رشيد النفيسي، رئيس مجلس إدارة شركة المزايا القابضة عن فخره بدخول شركة المزايا القابضة إلى السوق التركي الذي يعد من أهم الاسواق العالمية، مشيرا إلى أن دخول هذه السوق جاء بعد دراسات مستفيضة قامت بها الشركة بهدف تنويع استثماراتها الخارجية، وذلك عن طريق المفاضلة بين عدد من أسواق المنطقة.

وأشار إلى أن قرار التوسع والدخول إلى السوق التركي جاء بناء على نتائج دراسة مستفيضة خلصت إلى أهمية هذه السوق فضلا عن الفرص الاستثمارية الواعدة التي يمتاز بها، بفضل العديد من العوامل الهامة، أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلى جانب الدعم الحكومي والسياسات الاستثمارية المرنة والقوانين المنظمة لسير العمل الاستثماري الناجح، والطلب الحقيقي على الوحدات العقارية داخليا وخارجيا في الوقت نفسه. وقال: «هذه العوامل الهامة تعد سر نجاح تركيا التي برزت بشكل لافت خلال السنوات الـ 15 الماضية، من خلال تحقيق قفزات نوعية في أعمال التطوير العقاري والبنية التحتية والهيكلة المالية والتحسن في التشريعات والقوانين والحوافز الاستثمارية المشجعة».

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة دومانكايا العقارية، باريش دومانكايا: «يأتي توقيع هذه الاتفاقية نتيجة لمفاوضاتنا منذ بداية العام 2014، لتمهد الطريق لإقامة مشاريع هامة مستقبلية، حيث سنقوم بإنجاز العديد من المشاريع الجديدة في تركيا تحت مظلة مجموعة دومانكايا للإنشاءات والمزايا. ونعتقد أن الاستثمارات المنطوية تحت هذه الاتفاقية ستسهم إيجابيا في الحراك الاقتصادي وفي ازدهار هذا القطاع، في ظل رغبة شركة المزايا بالاستثمار في منطقة الشرق الأوسط، وبشكل رئيسي في القطاع العقاري في تركيا، في ظل مناخ من الاستقرار الاقتصادي، والثقة».

وبدوره استعرض م.إبراهيم الصقعبي، الرئيس التنفيذي لمجموعة المزايا خلال عرض تقديمي ركز فيه على التعريف بتاريخ شركة المزايا الحافل بالإنجازات إلى جانب حجم مشروعاتها في الكويت ومنطقة الشرق الاوسط عموما. وقال: «إن تأسيس شركة مزايا تركيا للاستثمار العقاري جاء في إطار سعينا للدخول في مشاريع ضخمة في تركيا تتناسب مع حجم وقدرات شركة المزايا القابضة، والتي تطمح إلى تبادل الخبرات مع إحدى كبرى الشركات العقارية في تركيا، وهي مجموعة «دومانكايا» العقارية». وأشار إلى وجود حزمة من المشاريع التي تتم دراستها حاليا من الشركتين، حيث من المتوقع أن تبصر هذه المشاريع النور في القريب العاجل.

بدوره عقب الرئيس التنفيذي لشركة مزايا تركيا جيم يوغلو قائلا: «إن سوق العقار التركي يوفر العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة التي من شأنها أن تعزز المكانة المالية لشركة مزايا تركيا، وتساهم في الوقت نفسه في تأسيس مستقبل زاهر لها مؤكدا بذل كافة الجهود التي تضمن نجاح الشركة وتبوأها مكانة عالية في السوق التركي، اسوة بشركة المزايا القابضة التي تتبوأ مكانة رفيعة في سوق العقار الخليجي والعربي».

«الوطني»: علاقة غريبة بين المعطيات الاقتصادية والأسواق المالية

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه من الملاحظ خلال الأسبوعين الأخيرين غياب الرابط بين المعطيات الاقتصادية والأسواق المالية، فبحسب المعطيات الاقتصادية الأميركية فإن الناتج المحلي للبلاد قد اصبح عند 1,0ـ٪ وذلك بسبب الموجودات والتي تسببت في تراجع بلغ نسبة 1,6ـ٪ خلال الربع الأول، مقارنة مع تراجع أولي بلغ نسبة 0,5ـ٪.

من ناحية أخرى، فقد تراجع عدد مطالبات تعويضات البطالة الأولية بمقدار 27 ألف مطالبة ليصبح العدد الإجمالي عند 300 ألف مطالبة، وقد أفادت وزارة العمل بعدم وجود أي عوامل خاصة ساهمت في تراجع عدد هذه المطالبات. وفي المقابل، قد يتوقع البعض انه من المفترض ان تستقر الإيرادات في البلاد خلال العام الحالي إلا انها قد سجلت تراجعا هذا الأسبوع حيث تراجعت ايرادات السندات لأجل 10 سنوات لتصبح عند نسبة 2,40٪، وباعتبار انه من المفترض وجوب ارتفاع الإيرادات الأميركية من اجل رفع سعر الدولار الأميركي، الا ان مؤشر الدولار الأميركي قد اقفلت الأسبوع عند الحد الأعلى له خلال فترة الـ 200 يوم الأخيرة وبحيث ارتفع المعدل المسجل له للمرة الأولى منذ سبتمبر عام 2013، خاصة أن بيئة المخاطر الحالية والتي تعتبر على قدر كبير من الإيجابية قد ساعدت العملات في الأسواق الناشئة على التقدم وذلك على حساب العملات التي تتمتع بإيرادات متدنية. أما في المملكة المتحدة، فيستمر الجنيه الاسترليني في صراعه هذا الأسبوع خاصة مع البيانات الاقتصادية الضعيفة التي صدرت مؤخرا، حيث تراجع مؤشر لويد لمناخ الأعمال من 66+ الى 41+ وذلك بالترافق مع الجدال القائم بين المحللين الاقتصاديين بخصوص ارتباط هذا المؤشر بمؤشر PMI. فضلا عن ذلك، بلغت مبيعات التجزئة خلال شهر مايو عند +16 بعد ان كانت عند +30 خلال شهر أبريل وعند +35 خلال شهر مارس.

وباختصار وفيما يتعلق بأسواق تداولات العملات الأجنبية، فقد أقفلت الأسواق الأسبوع الماضي على ارتفاع نسبي في سعر الدولار الأميركي مقابل غيره من العملات التي تتمتع بالإيرادات المتدنية، أما فيما يتعلق بالجنيه الاسترليني فقد ارتفع الى أعلى مستوى له عند 1,6882 يوم الثلاثاء، إلا انه اقفل الأسبوع عند 1,6700. من ناحية اخرى، فإن أداء اليورو أتى مشابها لأداء الجنيه الاسترليني خاصة مع رفض المستثمرين شراء اليورو قبل الحصول على اي توضيح من البنك المركزي الأوروبي وذلك فيما يتعلق باجتماعه المقبل خلال الأسبوع القادم، ليقفل اليورو الأسبوع عند 1,3600.

أما فيما يتعلق بأسواق السلع، فلا يزال المستثمرون في حيرة من أمرهم بخصوص أداء الذهب في السوق، فقد استمر سعر الذهب في التراجع خاصة انه من المفترض ان يتسبب ارتفاع الإيرادات الأميركية في تراجع سعر الذهب، وباعتبار ان الفرص المتوافرة تصبح أكثر كلفة. من ناحية أخرى، أشار بعض المحللين الاقتصاديين الى ان شهري مايو ويونيو قد ترافقا مع نتائج سلبية وذلك على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك من دون الأخذ بعين الاعتبار الأداء الضعيف للذهب خلال الشهر الجاري. بالإضافة الى ذلك، يستمر الجدل بين المستثمرين بخصوص أداء الذهب الضعيف والذي قد يعود الى استقرار السوق خلال الفترة الحالية.

وأشار التقرير الى تصريحات محافظ البنك الاحتياطي الفيدرالي في مدينة أتلانتا دينيس لوكهارت بعدم رغبته خلال المستقبل القريب إنهاء العمل بالسياسات النقدية المتبعة حاليا بالإضافة إلى البدء برفع نسبة الفائدة، وبالتالي فمن المفترض ان يحقق الاقتصاد الأميركي نموا اقتصاديا عند نسبة 3٪ تقريبا وذلك بعد البداية الصعبة التي شهدها مع حلول عام 2014، وهو الأمر الذي سيجعل المجلس الفيدرالي قادرا على البدء برفع معدلات الفائدة خلال فترة لاحقة من السنة. أما فيما يتعلق بالتراجع الحاصل في سوق العمل، أفاد لوكهارت بان بعض القطاعات في الواقع قد سجلت نسبة توظيف كاملة، وأضاف الى ان بعض القطاعات في المنطقة التابعة له قد أشارت الى حصول نقص في العمالة التي تتمتع بخبرات ومهارات معينة وهو الأمر الذي تسبب في عدم القدرة على سد الثغرات في بعض الوظائف. من ناحية أخرى، أشار لوكهارت الى وجود العديد من العمال المستعدين للعمل لساعات إضافية، كما انهم على استعداد للالتحاق بوظائف جديدة في حال استمر الاقتصاد في التحسن، كما أشار لوكهارت الى انه ليس من المتوقع ان يشهد الاقتصاد تحسنا سريعا وجذريا فيما يتعلق بسوق العمل، إلا انه في حال شهد السوق تحسنا ثابتا ومستقرا فمن المتوقع ان يدفع ذلك بالمجلس الفيدرالي الى البدء برفع نسبة الفائدة مع حلول النصف الثاني من العام المقبل.